

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

الأستاذ زهير بوسيلة

جامعة بحب فارس- المدينة- الجزائر

مقدمة:

عندما نحاول أن نفهم النشاط الحالي لمجتمعاتنا، نلاحظ جيدا أنه يتحدد بوجود تركيبة ثلاثية يحددها نظام الفاعلين الاجتماعيين ووسائل الإعلام والجمهور، فمن الواضح جدًا أنّ المخطط أسفله¹ يعكس تماما العملية الاتصالية التي تضع المرسل والمستقبل في علاقة بواسطة وسائل الإعلام، إنّ الاتصال اليوم يقع في مركز حياة الأمم، فالمرسلون هم الفاعلون الحقيقيون في المجتمع . إنهم الأشخاص والمؤسسات . الذين يلعبون دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية، أما المستقبلون فيمثلون مجموع الجمهور. مواطنون مستهلكون. الذين يطبق عليهم الفاعلون الاجتماعيون مسؤولياتهم وتأثيراتهم، أما فيما يخص الوسائط فإنّها طبعا وسائل الإعلام القديمة والحديثة، المباشرة وغير المباشرة، الضعيفة والقوية التي من خلالها يتوجّه الفاعلون الاجتماعيون برسائلهم إلى الجمهور.

إنّه بين هذه الأطراف الثلاثة يتم لعب الأدوار الأساسية في المجتمع.

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن حالة أي نظام تتحدد بطبيعة العلاقات التي تربط بين مكوناته، فعلى الرغم من إمكانية وجود عدة تنظيمات، إلّا أنّنا نميز اليوم بوضوح ثلاث حالات خاصّة تلعب فيها السلطة السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام الدور الأساسي إنّ الأنظمة الحالية تحددها بوضوح العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية والرأي العام، هذه العناصر الثلاثة تلعب اليوم الدور الأساسي في المجتمعات وتحدد عملها، فعندما تكون السلطة السياسية مهيمنة في النظام الاجتماعي نكون قريبين من النظام التسلطي، حيث تعمل بدون رقابة وتكون العلاقات فيها محددة من القمة نحو القاعدة - السلطة السياسية في اتجاه الرأي العام ووسائل الإعلام فيها تكون خادمة لهذه السلطة ومدعّمة لإيديولوجيتها .

العام في الوضع المهيمن فإنّ النظام يتجه حتما نحو الديمقراطية، والرأي العام في هذه الحالة يمارس سيادته، ومنه تكون العلاقات متجهة من القاعدة نحو القمة والسلطة السياسية تعمل على تحقيق رغبات الرأي العام وتطلعاته، إنّه في هذه الفئة تصنف حاليا الدول الديمقراطية المتطورة اقتصاديا واجتماعيا. كما تعتبر وسائل الاتصال من بين أهم الوسائط التي تتدفق المعلومات من خلالها بين الحاكم والمحكوم، لقد أصبحت هذه الوسائل تلعب الأدوار الأساسية في عملية الاتصال السياسي بنشرها لمختلف المطالب والمواقف والأراء المتداولة في أوساط الرأي العام مشكلة بذلك مدخلات النظام السياسي، الذي بدوره يقوم باستعمال هذه الوسائل لتمرير رسائله وقراراته للرأي العام في شكل ما يسمى بمخرجات النظام السياسي، وهذا ما يؤكده Jean-Marie Cottret بقوله: " تعد وسائل الاعلام في عصر الديمقراطية الجماهيرية الرابطة الأساسية بين الحاكم والمحكوم."2

ترتبط وسائل الاتصال في علاقاتها المختلفة بالنظام السياسي الذي يتشكل من مجموعة عناصر متصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي وأساسا بالنظام السياسي، لذلك يعتبر نظام الديمقراطية اليوم المصدر الفعّال للشرعية السياسية والتعبير عن الرأي العام، إذ يأخذ بعين الاعتبار قوة وسائل الإعلام التي تقوم بتزود الرأي العام بالمعلومات المحايدة والحقيقية من أجل بنائه بناء متوازنا ومتكاملا، أوفي دورها الرقابي على السلطة السياسية بتحقيقاتها ومتابعاتها، لقد أصبحت وسائل الإعلام اليوم القنوات الرئيسية بين الحكومة والشعب أو بين السلطة السياسية والرأي العام.

لقد أصبح نظام الديمقراطية اليوم المصدر الوحيد و الفعّال للشرعية السياسية والتعبير عن الرأي العام، حيث يأخذ في اعتباره قوة وسائل الإعلام ويفرض عليها تزويد الرأي العام بالمعلومات المحايدة والحقيقية من أجل بنائه بناء متوازنا ومتكاملا، أوفي دورها الرقابي على السلطة السياسية بتحقيقاتها ومتابعاتها، لقد

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

أصبحت وسائل الإعلام اليوم القنوات الرئيسية بين الحكومة والشعب أو بين السلطة السياسية والرأي العام.

لقد مرّت على الجزائر أكثر من عشرين سنة من الانفتاح السياسي والإعلامي مكّنت للصحافة المكتوبة أن تصبح فاعلا أساسيا في الصيرورة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري وسمحت لها باكتساب تقدم ملحوظ نحو الحكم الديمقراطي، وعليه كان جديرا بنا أن نبحث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة المكتوبة في هذه التجربة ومدى التزامها به باعتبارها وسيلة أساسية وضرورية لتعزيز وتدعيم التجربة الديمقراطية، وذلك ببناء وتسهيل الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكوم وتطوير المشاركة في الحياة السياسية.

تتناول هذه الدراسة علاقة الصحافة المكتوبة الجزائرية بالسلطة السياسية والرأي العام في الجزائر، وهي محاولة لفهم طبيعة عمل وسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة تحديدا، لإبراز الدور الذي تؤديه في خدمة التوجه نحو الديمقراطية والوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية والرأي العام، وهذا يرجع إلى كون وسائل الإعلام وسيطا هاما وبارزا بين الحاكم والمحكوم في سياق التحول نحو الديمقراطية التعددية، وتتمحور الإشكالية التي تقود هذا البحث حول:

هل العلاقة القائمة حاليا بين الصحافة المكتوبة الجزائرية والسلطة السياسية والرأي العام تخدم التوجه نحو الديمقراطية في الجزائر؟

ولتفكيك جوانب هذه الدراسة ارتأينا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل الدور الذي تقوم به الصحافة المكتوبة على اختلافها يخدم التوجه نحو الديمقراطية في الجزائر؟

2. هل السلطة السياسية في الجزائر فتحت المجال واسعا أمام الصحافة المكتوبة لتأدية دورها في إطار التوجه نحو الديمقراطية ؟

3. هل للرأي العام مكانته في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها الجزائر؟

4. كيف ينظر الرأي العام في الجزائر إلى الدور الذي يجب أن تلعبه الصحافة المكتوبة في خدمة النظام الديمقراطي ؟

الأستاذ زهير بوسيلة

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى:

إبراز الدور الذي تؤديه الصحافة المكتوبة في خدمة التوجه نحو الديمقراطية،
والوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط الديمقراطية - أي السلطة السياسية والرأي العام - بالصحافة المكتوبة.

- المساهمة في تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة من أجل تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي في الجزائر.

المقاربة المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة وصفية تحليلية، وقد استخدمنا في ذلك المنهج المسحي، واحد من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية بحيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، في مجتمع معين قصد جمع الحقائق واستخلاص النتائج. والذي يتوافق مع طبيعة الموضوع.

1. الصحافة المكتوبة:

تعتبر الصحافة المكتوبة اليوم الوسيلة الإعلامية التي لها دورها الكبير في خدمة المجتمع، ودفعه نحو تحقيق أهدافه، إذ تقوم بتوفير المعلومات والحقائق اللازمة، وإدارة الحوارات المفتوحة، وطرح للآراء المختلفة والمتعددة، ومنه جاء هذا الفصل خدمة لهذه الدراسة.

مفهوم الصحافة: اتخذ المفهوم الحديث للصحافة أبعادا جديدة و ذلك مع تطور الممارسة ونمو الدراسات الصحفية، " إذ لابدّ من أن تلجأ إلى أكثر من مدخل واحد لتحديد هذا المفهوم.. وفي هذا المجال يمكن أن نرصد أربعة مداخل: المدخل اللغوي والمدخل القانوني والمدخل الإيديولوجي والمدخل التكنولوجي."3 ومنه لا يوجد تعريف شامل وواحد للصحافة، وبالتالي يمكن القول أنّ الصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربعة معاني:4

■ المعنى الأول: الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة وهي تتصل بجانبين:

-تتصل بالصناعة والتجارة.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

- تتصل بالشخص الذي اختار مهنة الصحافة.

■ **المعنى الثاني:** الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار والأحداث والتحقيقات الصحفية. فهي متصلة بالفن وبالعلم،⁵ فن التحرير الصحفي، فن التحقيق الصحفي وفن المقال.

■ **المعنى الثالث:** الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به، فالصحف دوريات مطبوعة تصدر من عدة نسخ وتظهر بشكل منتظم وفي مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة.⁶

■ **المعنى الرابع:** الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والفرد الذي يعيش فيه.

وهذا المعاني تتصل الصحافة بطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه، وبنوعية النظام السياسي والاجتماعي القائم به، ثم بالإيديولوجية التي يؤمن بها هذا المجتمع.⁷

الإعلام والنظم الصحفية:

لقد امتد الجدل الذي خصّ المجال الفلسفي فيما يتعلق بطبيعة حرية التفكير وحرية التعبير إلى تأسيس ما سميّ بالنظريات التي ميّزت الأنظمة الإعلامية التي سادت أوروبا ابتداء من القرن 16 السادس عشر.

والواقع أنّ أي نظام إعلامي يأخذ دائما شكل ولون النظام الاجتماعي الذي يعمل في سياقه، يستتبع ذلك أنّ معرفة العلاقة التي تربط النظام الاجتماعي والإعلام تتطلب معرفة القيم والافتراضات والمعتقدات التي يحملها المجتمع فيما يتعلق بطبيعة الإنسان والمجتمع والدولة، وعلاقة الفرد بالدولة وطبيعة المعرفة والحقيقة، وبناء على ذلك ظهرت عدّة نظريات:

النظرية السلطوية: سادت هذه النظرية في أوروبا في القرنين 16 و17، وارتكزت على بعض المنطلقات الفلسفية التي يطرحها بعض الفلاسفة من أمثال أفلاطون وميكافيلي ذلك أنّ الحقيقة في إطار هذه النظرية "ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع ولكن نتاج أقلية من الحكماء الذين هم في وضعية قيادة وتوجيه مواطنهم"⁸ وجوهر هذه النظرية قائم على فكرة " إنّ الملك أو السلطة تتسم بسمة الألوهية وأنّ الشعب يعتبر

الأستاذ زهير بوسيلة

نفسه عبدا للحاكم"9 فالحقيقة متمركزة بالقرب من سلطة القرار، والحاكم في هذه الحالة يستخدم الصحافة لإعلام الجمهور بما يريده لهم من معرفة وكذا السياسات التي يراها تتطلب المساندة من طرفهم، وتتبع الصحافة عامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل وفق السياسة التي تنتهجها، وتمنع بالتالي عن طريق المراقبة والحجز والمنع وحتى السجن كل من يحيد عن هذا التوجه على اعتبار أن الحاكم (أو الملك في تلك الفترة) يمتلك السلطة المطلقة في إدارة شؤون المجتمع.

ويقوم النظام الصحفي السلطوي على المبادئ الأساسية التالية:10

- تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها، والدفاع عن سياسات الحكم.
 - يعد السماح لأي فرد للعمل في الحكومة منحة من الحاكم، وامتنياز يختص به من يشاء من رعيته ويترتب على هذا الامتياز إلزام الفرد بتأييد النظام الحاكم وسياسته.
 - يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيامها واستمرارها رهنا لرغبة السلطة.
 - إنّ درجة الحرية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة.
- وقد بدأت هذه النظرية السلطوية تفقد مع الزمن مبررات بقاءها بفعل عدة عوامل ثقافية، سياسية واقتصادية، الشيء الذي أدّى إلى بروز نظرية أخرى للصحافة، هذه النظرية ميّزت المجال الإعلامي في أوروبا منذ بداية القرن 18 سمّيت بالنظرية الليبرالية.
- النظرية الليبرالية: إنّ تطور الديمقراطية السياسية وحرية المعتقد، وتوسع التبادل التجاري الحر والسفر وتقبل الاقتصاد الحر القائم على مبدأ دعه يعمل دعه يمر، والجو الفلسفي العام الذي ميّز مرحلة التنوير (ابتداء من القرن 17)، قد وضع أسس الفلسفة السلطوية، للإنسان بالمنظور الفلسفي المتجدد هذا، لم يعد ذلك الكائن التابع الذي يتعين إدارته وتوجيهه كما كان الأمر في ظل النظرية السلطوية، ولكنه ذلك الكيان العقلاني الذي يستطيع التمييز بين الصواب والخطأ، وبين البديل الأحسن والبديل الأسوأ عندما تواجهه وقائع متضاربة واختيارات بديلة، فالحقيقة لم تعد ملكية

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

السلطة ولكن حق البحث عنها هو من الحقوق الطبيعية التي لا يمكن إنكارها للإنسان. **11** ويكون دور الصحافة في هذا الطرح كمشارك في عملية البحث عن الحقيقة هذه، "فلكي يصل الإنسان إلى الحقيقة عن طريق العقل، ينبغي أن تتاح له حرية الوصول إلى المعلومات والأفكار، وهو يستطيع أن يميز فيما تقدمه له الصحافة بين الحقيقي والزائف باستخدام عقله حيث تظهر الحقيقة من خلال التفاعل الحريين المعلومات والأفكار" **12**. هذا الطرح ينعكس بدوره على علاقة الدولة بالإعلام ذلك أنه وفي المدلول النظري للفلسفة الليبرالية فإنّ الصحافة "ليست جهاز الدولة ولكنها أداة تقييم الأدلة والنقاش الذي يستطيع من خلاله الجمهور مراقبة الحكومة وتكوين الرأي حول سياسة هذه الأخيرة". إنّ ظهور الحقيقة في هذه الحالة يتطلب سماع كل الأفكار بعدل، أي قيام "سوق حر للأفكار والمعلومات" **13** ومن هذا المنطلق برز مبدأ السلطة الرابعة، أي أنّ الصحافة تساهم إلى جانب السلطات الأخرى كسلطة مستقلة في عملية السعي إلى إظهار الحقيقة في تسيير شؤون الحكم والمجتمع.

ويقوم النظام الصحفي الليبرالي على المبادئ التالية: **14**

▪ إنّ حق الفرد في أن يعرف، حق طبيعي كحقه في الماء أو الهواء ولكي يمارس الفرد هذا الحق الطبيعي لابدّ أن تتمتع الصحافة بحريتها كاملة، دون أية قيود تأتي من خارجها.

- لابدّ من تعدد مصادر المعرفة وذلك بتعدد الصحف ذات الاتجاهات المتباينة.
- للفرد الحق في إصدار ما شاء من الصحف، ودون تصريح من السلطة الحاكمة.
- عدم فرض أية رقابة من جانب الحكومة على الصحف، وأي تجاوز تقع فيه الصحافة يكون من شأن القضاء.

نظرية المسؤولية الاجتماعية: لقد كان للتطور التكنولوجي ثمّ الثورة المعلوماتية ابتداء من الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى أثرها البارز على النظام الإعلامي القائم، وخاصّة مع سيادة الوسائل السمعية البصرية والوسائل الحديثة للاتصال، ليس كطرف آخر في معادلة نظم الحكم ولكن كطرف محرك في هذه الصيرورة. وكان من بين نتائج هذا التطور عودة بعض ميزات النظام السلطوي للبلد، والمتمثلة في تمركز وسائل

الأستاذ زهير بوسيلة

الإعلام في أيادي قليلة، أو بمعنى آخر احتكار هذه الوسائل من طرف الشركات الكبرى وترتب على هذا الاحتكار احتكار آخر يتعلق بالتحكم في نوعية الأفكار التي يمكن أن يحملها الجمهور عن واقعه والعالم حوله، هذا الواقع أثار انشغال الكتاب والمنظرين ومن هؤلاء اللجنة التي عرفت بلجنة هتشكن (Hutchins commission) التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية بأمريكا، وقد أكدت اللجنة على أن "الحماية ضد الحكومة ليست ضمانا كافيا كي يكون للفرد الذي له ما يقوله الحظ في قوله". فالملاك ورؤساء المؤسسات الإعلامية يتحكمون في الحقائق وزاوية تناول هذه الحقائق التي يتعين إيصالها إلى الجمهور، واعتبرت اللجنة أن سلطة هذه الوسائل الإعلامية وموقعها الاحتكاري يفرض عليها التزامات تجعلها مسئولة اجتماعيا، ومن تمّ سميت هذه النظرية الجديدة المنبثقة عن النظرية الليبرالية بنظرية المسؤولية الاجتماعية، هذه "المسؤولية تلزم الوسائل الإعلامية أن تسهر على تقديم آراء و مواقف كل الجهات بإنصاف، وتمكّن الرأي العام من الحصول على المعلومات الكافية لاتخاذ القرار"15، كما تعني هذه المسؤولية وفي حالة عدم قيام هذه الوسائل بها تكلف هيئة عمومية لإجبار هذه الأخيرة على الامتثال.

ويلخص دينيس ماكويل المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في:16

- هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام.
- تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة، والموضوعية والتوازن.
- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين والمؤسسات القائمة.
- يجب أن تتجنب وسائل الإعلام بأي حال ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى أو يثير الأقليات في المجتمع.
- تعدد الوسائل الإعلامية بما يعكس تنوع الآراء في المجتمع، وحق الأفراد في الردّ والتعليق في مختلف وجهات النظر.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

- الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يتوقع إنجازا راقيا، وبالتالي فإنّ تدخله في هذه الحالة يستهدف تحقيق النفع العام.
- يجب أن لا تقلّ مسؤولية الصحفيين والمهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤولياتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع والإعلان.
- النظرية الماركسية (الاشتراكية): ظهرت هذه النظرية أثناء الفترة الممتدة من الثورة الروسية سنة 1917 إلى بداية الثمانينات من هذا القرن، وتقوم على مبدأ ملكية الدولة لوسائل الإعلام ومراقبة مضامينها، على اعتبار أنّ الدولة عن طريق الحزب الحاكم تمثل المجتمع.
- وتعتبر هذه النظرية أنّ الصحافة في ظل هذا النظام حرة في الحديث عن الحقيقة كما يراها الحزب الحاكم، هذه النظرية يمكن اعتبارها امتدادا للفلسفة السلطوية التي ميّزت بداية تدخل الصحافة كأداة في نظام الحكم في أوروبا ابتداء من القرن 17.16
- ويمكن تلخيص جميع المبادئ التي يقوم عليها النظام الماركسي في النقاط التالية:18
- أن تكون الصحافة واقعية، بمعنى تصوير واقع الحياة الاجتماعية دونما تدخل لتشويه هذه الصورة بالتهويل أو التهوين.
- أن تكون الصحافة ملتزمة، أي مرتبطة بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم وبالإيديولوجية السائدة فيه، وأن تلعب دورا في التوعية لهذا النظام الاجتماعي وتلك الإيديولوجية.
- أن تكون الصحافة جماعية، بمعنى ألاّ تركّز على النشاطات الخاصة، وأن تهتم بالعمل الجماعي.
- أن ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية للصحف، وتضع بدلا منها الملكية الاجتماعية للصحف ممثلة في الأحزاب والاتحادات والنقابات.

2. الديمقراطية:

يمثل شعار "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" غاية تصبو الديمقراطية إلى بلوغها دون ادعاء الوصول إليها، ولعل الحد الأدنى من شروط حكم الشعب الذي

الأستاذ زهير بوسيلة

اكتسبته الدول التي توصف بصفة الديمقراطية اليوم هو "حكم الكثرة".^{*} فعن طريق الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدما نحو الرقي، وتتحسن نوعيتها تعبيرا عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها على السلوك العام، ومن ثمّ تضمن ترشيد عملية اتخاذ القرارات العامة، وإخضاع ممارسات السلطة لمزيد من ضوابط المجتمع الذي تحكمه وإجبارها على مراعاة مصالحه. ودون الخوض في مفاهيم الديمقراطية نكتفي بما ذكره أحمد صديقي الدجاني: "سألت نفسي ما الذي تعنيه الديمقراطية، فجمعت عندي ألف صفحة من التعريفات التي تغرق الناس، لكنّها في النهاية مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وليستخلصوا الأفضل".¹⁹ وبما يقوله د. يحيى الجمل: "الديمقراطية في جوهرها نظام حكم يعمل في إطار مجتمع توجد فيه سلطة كضرورة لهذا المجتمع، ومن هنا برزت قضية الديمقراطية لكي تضع هذه السلطة في الإطار الذي يخدم مصالح المواطنين".²⁰ السلطة السياسية: تعتبر السلطة السياسية ضرورة حتمية لاستقامة حياة الناس فهي ملازمة لطبيعة البشر، والإنسان في هذه الحياة يحتاج إلى نظام يعمل على تسوية حياته وتنظيم أموره.

مفهوم السلطة السياسية: تعني كلمة سلطة اشتقاقا: القهر، ويقال في هذا الشأن: سلّطه الله فتسلط، وهذا يدل لغويا بأنّ السلطة إنّما تعني القوة والسيطرة. والمعنى الاصطلاحي لا يخرج السلطة من كونها قوة، يهدف استعمالها إلى تنظيم الجماعة، وفي هذا السياق يشير بورديو إلى أنّ: "السلطة هي القوة المنظمة لحياة المجتمع، حيث تستطيع فرض أوامرها على أفراد المجتمع قصد تحقيق الصالح العام، باعتبارها قوة في خدمة فكرة قادرة على تجسيد طموحات الجماعة".²¹

وعليه فالإنسان يحتاج إلى نظام لتسوية حياته وتنظيم أموره، فلا يمكن قيام هذا النظام إلّا إذا وجد وازع على حد تعبير ابن خلدون: "ولمّا كان الإنسان متميّزا عن سائر

^{*} كان لروبرت دال Robert Dahl وهو من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظرها في الغرب، الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها حكم الكثرة، وذلك بعد أن لاحظ أنّ الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها نظم الديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الشعب.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

الحيوانات بخواص اختصّ بها، فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر..ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسلطان القاهر، إذ لا يمكن وجوده دون ذلك."22 وأي نظام سياسي يحدد نوعا خاصا من العلاقات الاجتماعية، طالما أنّ المجتمع عبارة عن شبكة واسعة من التفاعلات مابين الأفراد، مجموعة علاقات وأنماط سلوك متباينة، فإنّ العلاقة السياسية تشكّل فيها علاقة متميزة وواضحة، علاقة الحاكم بالمحكوم، أو السلطة بالأفراد، وعلى هذا نجد Dugult يسجل اللحظة التي تظهر فيها السلطة السياسية في قوله: "كلّما انقسم المجتمع إلى فئتين، حكام ومحكومين، أي أفراد يصدرون أوامرهم إلى فئة تمتثل لأوامرهم، نكون بصدد بروز السّلطة السياسية في المجتمع."23

العلاقة بين السلطة السياسية و وسائل الإعلام: يمكننا أن نوضّح العلاقة الرابطة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام في مجموعة النشاطات التي تقوم بها السلطة السياسية، وهي في جميع هذه النشاطات إنّما تستخدم الإعلام في تشكيل الرأي العام وتطويعه.

أ.السلطة السياسية كأداة رقابة على الإعلام: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم النشاطات التي قامت بها السلطة السياسية في ميدان الإعلام، وعليه كانت المطالبة دوما من أجل حرية التعبير والنشر لجعل رقابة السلطة السياسية في أضيق الحدود. وتعتبر حرية الإعلام هي القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تسود بين السلطة السياسية والرأي العام في النظام الديمقراطي، "باستثناء الحالات القليلة التي ثبتت فيها الحاجة إلى الرقابة على بعض المعلومات التي يؤثر نشرها على الأمن القومي أو على الوحدة والتماسك الوطني، كالمعلومات أو الوثائق الحكومية أو الدبلوماسية، وعلى كل حال فمشكلة الرقابة والسرية هي مشكلة عسيرة ومستمرة وليس لها حلاً نهائياً يسيرا."24

ب. السلطة السياسية كأداة منظمة لوسائل الإعلام: تتدخل السلطة السياسية لتنظيم وسائل الإعلام بوضع القواعد والقوانين التي تعين على تنشيط العمل الإعلامي الحر الذي يخدم المجتمع ويحقق التوازن داخله ويمنع تمركز وسائل الإعلام في أيدي قلة

الأستاذ زهير بوسيلة

قليلة لا يهمها إلا مصالحها، أو الخوض باسم الحرية في القضايا التي تتعلق بالنزاعات والصراعات داخل المجتمع بطريقة غير مسئولة، ممّا يهدّد وحدة وتماسك المجتمع..

ج. السلطة السياسية كأداة لتسهيل العمل الإعلامي: تقدّم السلطة السياسية المعونة اللازمة والعادية للنشاطات الإعلامية لمختلف الوسائل الإعلامية، وذلك بتخصيص مثلاً إعانات مالية لجميع الصحف الصادرة بالوطن وبدون استثناء، ومنح القروض اللازمة لإقامة المقرّات والمباني، وكذلك تسهيل سفر المراسلين المحليين والأجانب، وإرسال الأخبار وعدم حجب المعلومات عن الرأي العام وغيرها من التسهيلات، وكذا تزويد وسائل الإعلام الخاصّة والعامة بالمعلومات أو المواد التي تهم الرأي العام.

د. السلطة السياسية كأداة مشاركة في العمل الإعلامي: تشارك السلطة السياسية في العمل الإعلامي أيضاً، وهي تحتكر الراديو والتلفزيون في أغلب الدول النامية، ولها صحف خاصّة تتحدث باسمها في جميع الدول، لأنّ الرأي العام يحتاج بصفة دائمة لأنّ يتعرّف على أعمالها ومشاريعها ونشاطاتها اليومية، كما تقوم بالردّ على النّقد أو المعارضة الموجهة إليها وغير ذلك.

العلاقة بين السلطة السياسية و الرأي العام: تعتبر العلاقة القائمة بين السلطة السياسية والرأي العام علاقة متبادلة وذات اتجاهين، فمن جهة تؤثر السلطة السياسية على الرأي العام وتسعى لذلك طمعا في الحصول على تأييد الغالبية الشعبية، ويؤثر الرأي العام من جهة أخرى على السلطة السياسية بصفة مباشرة وغير مباشرة عن طريق الانتخابات والاستفتاءات الحرة وقياسات الرأي العام وعن طريق تأثير الصحافة وأجهزة الإعلام التي بدورها تتأثر بالرأي العام، وخاصّة إذا لم تكن ملكا للسلطة السياسية، إنّ الاهتمام المتزايد للسلطة السياسية بالرأي العام والعمل على إعلامه أو تطويعه يعود للأسباب التالية:25

أ. ازدياد حاجة الجمهور للمعلومات: لقد ازدادت حاجة الجمهور للحصول على المعلومات والحقائق بصفة مستمرة عن الأحداث والقضايا العامة والمسائل السياسية وغيرها، نظرا لتعقد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث، وذلك حتى يستطيع أن يكون وجهات نظر صائبة تجاه تلك القضايا والأحداث التي تمسّ

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

مباشرة الصالح العام"، ولذلك تحرص السلطة السياسية على تزويد الرأي العام بالحقائق والمعلومات بصفة مستمرة حتى لا يؤدّ جهل الجمهور بالأمر العام إلى عزوفه عن المشاركة السياسية بمختلف صورها."26

ب. ازدياد أوجه النشاط الحكومي: لم تعد وظيفة السلطة السياسية مقتصرة على دور عمل الشرطة، بل أصبح الاهتمام مركّزا على تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج من أجل رفاهية الشعب، ولذلك فإنّه من مصالح السلطة السياسية أن تصل بالرأي العام إلى درجة المشاركة الإيجابية في تحقيق خططها وأهدافها عن إيمان وطوعية، وأن لا تكتف بمجرد التأييد فقط.

ج. ازدياد وعي الجمهور: يعتمد الوعي السياسي للجماهير والمواطنين على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، "فكلّما أصبح الجمهور أكثر وعيا وأكثر تعلّما كلّما ازداد اهتمامه بالأمر العام ومن تمّ يصبح من العسير على الحكومة أن ترضي الرأي العام بالإجابات الغامضة المهمة، بل يتحتّم عليها أن تزود الجمهور بالمعلومات الصحيحة التي تشرح له المشاكل والقضايا وأسبابها ووسائل حلّها."27

د. التكنولوجيا تحت يد السلطة السياسية: لقد استطاعت الثورة التكنولوجية الحديثة أن تضع بين يدي السلطة السياسية ما يمكنها من طرح سياستها وتحقيق أهدافها بتشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو ذلك أو إعلامه وثقيفه، بنقل تصريحات القادة وخطبهم وأحاديثهم بل وتنقلاتهم وأوجه نشاطهم وفي كل وقت وهذه الرسائل والصور المستمرة المتلاحقة التي تنقلها أجهزة الإعلام عن الحكومة يمكن أن يكون لها أعمق الأثر على الرأي العام."28

لقد اتضح أنّ السلطة السياسية تولي الرأي العام اهتماما متزايدا، لأنّها تسعى دوما إلى كسب تأييده بالنسبة للمشاريع والإجراءات التي تقوم بها، فهي تبذل جهودا مضاعفة لتثقيفه وإعلامه عن مشاريعها وإجراءاتها حتى تستطيع أن تسير قدما في أعمالها مرتاحة إلى تأييده وولائه.

الرأي العام:

يؤكّد رجال السياسة وعلم الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس

الأستاذ زهير بوسيلة

الاجتماعي، ويتفقون على تأثير الرأي العام في حياة الناس، فعلى رغم اختلافهم في إيجاد تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح إلا أنهم يتفقون حول ظاهرة الرأي العام في النقاط التالية:

- يمثل الرأي العام مجموعة من آراء جمع كبير من الأفراد.
- يتصل الرأي العام بالمسائل المختلف عليها والتي تهم الصالح العام.
- يمارس الرأي العام تأثيرا على سلوك الأفراد والجماعات والسياسات الحكومية.
- لابد من توافر المناقشة للوصول إلى الرأي العام.

تعريف فلويد أولبرت Floyd Ollpert: 29 الرأي العام تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين، تعبيراً مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذو أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين تجاه الموضوع الذي هم بصدد.

تعريف أحمد بدر: يقترب تعريفه من تعريف فلويد أولبرت ويخدم الاتجاه الديمقراطي حيث يرى أن:

الرأي العام هو التعبير الحر عن آراء الناخبين بالنسبة للمسائل العامة المختلف فيها، على أن تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير على السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام، بحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي ورضا الأغلبية. 30

كيف يتكون الرأي العام؟: يعتبر تحديد كيفية تكوين الرأي العام على وجه الدقة أمرا عسيراً، فمعظم الإنتاج الفكري في هذا المجال مازال نظرياً، ولم تصل نتائج الدراسات فيه بعد إلى حقائق ثابتة، ويمكننا تناول النظريات التي تعبر عن الدراسات الجارية في مجال تكوين الرأي العام في واحد من الأشكال التالية:

أ. منهج العامل الواحد: يركز هذا المنهج على أحد العوامل البارزة في عملية تكوين الرأي، فقد ركز كارل ماركس على العوامل الاقتصادية، وركز فرويد على الدوافع الجنسية، واهتم آخرون بدور العرق والموقع الجغرافي والتكنولوجيا، وصراع القوة والجماعات

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

المرجعية والصفوة والدّين والتقاليد وقادة الرأي ووسائل الإعلام الجماهيرية، أو غيرها من العوامل.31

ب. منهج العوامل المتعددة: يركز على العوامل التي تعتبر السبب في تغيير الرأي أو عدم تغييره، ولا يكتفي بعامل واحد، فقد توصل لازارسفيلد إلى التعرف على السلوك الانتخابي عن طريق ثلاثة عوامل: الوضع الاجتماعي الاقتصادي ومحل الإقامة (قروي، بدوي) والديانة (كاثوليكي، بروتستنتي).

ويعتبر منهج العامل الواحد والعوامل المتعددة أكثر المناهج استخداما في دراسة تكون الرأي.

ج. منهج المراحل المحددة: يرى بعض الباحثين أنّ عملية تكوين الرأي بالنسبة لقضية معينة تمر عادة خلال مراحل متعددة، فهم ينظرون إلى هذه العملية بصفة كلية شاملة، وهذا ما يطلق عليه منهج المراحل المحددة، ومن أمثلة هذا المنهج ما يلي:

- يرى العالم كلايد كنج أنّ تكوين الرأي العام يمرّ بأربع مراحل: تتمثل المرحلة الأولى في الاستياء الذي تشعر به الجماعة حيال إحدى القضايا، ويعتقد أنّه بالإمكان علاج المشكلة الناجمة عن طريق الجماعة، أمّا المرحلة الثانية فيعمّ فيها الاستياء ويظهر وعي لدى الجماهير وحاجة عامّة للعلاج والعمل، والمرحلة الثالثة تتميز ببلورة القضايا بناء على المناقشة وعرض أوجه النظر المختلفة في الصحافة، ورابعا وأخيرا مرحلة الحكم واتخاذ القرار.32

د. منهج محاولات وضع قوانين الرأي العام: يشبه هذا المنهج إلى حد كبير منهج المراحل المحددة، فقد توصل هاردلي كانتريل Hardeley Cantril بعد دراسته لتقلبات الرأي العام الأمريكي بالنسبة لأحداث الحرب العالمية الثانية إلى عدد من النتائج أطلق عليها بصفة عامّة المبادئ النفسية. وتشير هذه المبادئ النفسية إلى أنّ نقطة البداية في أي تحليل لعملية تكوين الرأي العام هي قبول افتراض أنّ الإنسان هادف بطبيعته، وأنّ الآراء لا تتكون إلّا عندما تكون هناك خيبة أمل في تحقيق الأهداف المرغوبة، بينما توجّهها عوامل أخرى بعد ذلك، تشمل الخبرات السابقة والمعلومات ودرجة فهم الأمور

الأستاذ زهير بوسيلة

والتفكير العقلاني والمنطقي، وتغير الأهداف أو ثباتها ووجود ظروف جديدة، والأحداث

وغيرها من العوامل التي يمكن أن تدخل في عملية تكوين الرأي العام وتشكيله.33

هـ. محاولات التعرف على التأثير النسبي لمكونات الرأي عن طريق التحليل المقارن والتجارب التي يمكن التحكم فيها: تعتمد المحاولات التي تمت في هذا المجال على التأمل المحض وعمق نظر الباحث، وتتجه البحوث المعاصرة إلى الإفادة من مراكز قياسات الرأي العام التي تباشر عملها على المستوى الوطني، وتتصل دراساتها بعدد كبير من الأسئلة، مما يسمح بالدراسة التحليلية المقارنة بعد ذلك، فبيانات هذه الدراسات تلقي الضوء على التأثير النسبي لبعض العوامل كالسن والجنس والدخل والديانة والوضع الاقتصادي في عملية تكوين الرأي.

الإطار التطبيقي: اعتمدنا في تحديد عينة البحث على الأسلوب القصدي (التحكمي) حيث قمنا بإجراء البحث على عينة من قراء الصحف باعتبارهم معنيين مباشرة بموضوع الدراسة ويمثلون جزءا من الرأي العام، شملت العينة 150 مبحوث تم استجوابهم في نقاط بيع مختلفة من العاصمة، شمال، شرق، غرب، وسط. كما اعتمدنا في الحصول على المعلومات والحقائق في دراستنا على استمارة الاستبيان، وقد ضمت 22 سؤالا موزعة على ثلاثة محاور، المحور الأول حول قراءة الصحافة المكتوبة، يليه محور ثان حول علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية، وأخيرا محور ثالث حول علاقة الصحافة المكتوبة بالرأي العام. وقد قمنا بتوزيع الاستمارات بصفة مباشرة، و تم استرجاع 140 استمارة من بين 150 استمارة موزعة.

وقد قمنا في هذه الدراسة بتحليل مختلف الإجابات من خلال الجداول البسيطة، والربط بين جميع الأسئلة ومتغيرات البحث، وكذا تحليل تقاطعات الأسئلة فيما بينها، وهذا عرض لبعضها.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

الجدول رقم 01:

المجموع	هل رقابة السلطة السياسية على الصحف يعيق التوجه نحو الديمقراطية؟			السؤال 10 السؤال 5	
	بدون رأي	لا	نعم		
107 %100	8 %7.5	11 %10.3	88 %82.2	نعم	هل كثرة الصحف وتنوعها يشجع التوجه نحو الديمقراطية
18 %100	2 %11.1	5 %27.8	11 %61.1	لا	
15 %100	6 %40	-	9 %60	بدون رأي	
140 %100	16 %11.4	16 %11.4	108 %77.1	المجموع	

تظهر نتائج الجدول أنّ رقابة السلطة السياسية على الصحف أمر يعيق التوجه نحو الديمقراطية يشكل الأغلبية عند المبحوثين وبدرجة عالية في فئة الذين يعتقدون بأنّ كثرة الصحف وتنوعها يشجع التوجه نحو الديمقراطية، بينما نجد الأغلبية في صنف الذين يرون بأنّ رقابة السلطة السياسية لا يعيق التوجه نحو الديمقراطية عند فئة الذين يعتقدون بأنّ كثرة الصحف وتنوعها لا يشجع التوجه نحو الديمقراطية، ممّا يؤكد أنّ التوجه السليم نحو الديمقراطية يتطلب أن تكون الصحافة حرة في طرح الأفكار والآراء والنقاش، وفتح المجال أمامها حتى تتوسع وتنتشر، وأنّ حرية الإعلام هي القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تسود بين السلطة السياسية والصحافة، باستثناء بعض الحالات القليلة التي تكون فيها الحاجة إلى الرقابة.

الجدول رقم 02:

المجموع	هل السلطة السياسية مصدر خطر على حرية الصحافة؟			السؤال 13 السؤال 5	
	بدون رأي	لا	نعم		
107 %100	18 %16.8	23 %21.5	66 %61.7	نعم	هل كثرة الصحف و تنوعها يشجع التوجه نحو الديمقراطية؟
18 %100	4 %22.2	5 %27.8	9 %50	لا	

الأستاذ زهير بوسيلة

15 %100	7 %46.7	2 %13.3	6 %40	بدراي	
140 %100	29 %20.7	30 %21.4	81 %57.9	المجموع	

تظهر نتائج الجدول أنّ السلطة السياسية مصدر خطر على حرية الصحافة يشكل الأغلبية عند المبحوثين، وبدرجة كبيرة في فئة الذين يعتقدون بأنّ كثرة الصحف وتنوعها يشجع التوجه نحو الديمقراطية، بينما نجد الأغلبية في صنف الذين لا يعتقدون بأنّ السلطة السياسية تشكل خطرا على حرية الصحافة وبدرجة عالية في فئة الذين يعتقدون بأنّ كثرة الصحف وتنوعها لا يشجع التوجه نحو الديمقراطية.

الجدول رقم 03:

المجموع	هل الصحافة المكتوبة جزء من السلطة السياسية؟					السؤال 15	
	معارض جدا	معارض	بدون رأي	موافق	موافق جدا	السؤال 20	
34 %100	2 %5.9	13 %38.2	6 %17.6	13 %38.2	-	تعطيه أهمية كبيرة	هل الصحافة المكتوبة
93 %100	6 %6.5	11 %11.8	20 %21.5	48 %51.6	8 %8.6	تعطيه بعض الأهمية	تعطي أهمية كبيرة للرأي العام؟
13 %100	-	2 %15.4	4 %30.8	4 %30.8	3 %23.1	لا تعطيه أهمية	
140 %100	8 %5.7	26 %18.6	30 %21.4	65 %46.4	11 %7.9	المجموع	

تشير نتائج الجدول أنّ الصحافة المكتوبة جزء من السلطة السياسية يشكل الأغلبية عند المبحوثين، ويتزايد مع تناقص اهتمام الصحافة بالرأي العام بمعنى أنّ الصحافة المكتوبة مادامت لا تعطي الرأي العام أيّة أهمية أو تعطيه بعض الأهمية، فإنّها تقوم بإعطاء هذه الأهمية للسلطة السياسية وبالتالي تعتبر جزءا منها، ونفس الشيء بالنسبة للذين يرون بأنّ الصحافة ليست جزءا من السلطة فإنّه يتزايد مع تزايد

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

الاهتمام بالرأي العام. لنسجل في الأخير أنّ استقلالية الصحافة المكتوبة مرتبط بدرجة الاهتمام التي توليها للرأي العام، فكلّما نقص الاهتمام بالرأي العام، كلّما زاد الاهتمام بالسلطة السياسية وبالتالي تصبح جزءا منها وخدمة لمصالحها.

الجدول رقم 04:

المجموع	هل المشاريع و السياسات العامة تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام؟			السؤال 19		ل سؤال 20
	بدون رأي	لا تأخذ بعين الاعتبار	تأخذ بعين الاعتبار			
34 %100	6 %17.6	20 %58.8	8 %23.5	تعطيه أهمية كبيرة	هل الصحافة المكتوبة تعطي أهمية كبيرة للرأي العام؟	
93 %100	13 %14	62 %66.7	18 %19.4	تعطيه بعض الأهمية		
13 %100	2 %15.4	11 %84.6	-	لا تعطيه أهمية		
140 %100	21 %15	93 %66.4	26 %18.6	المجموع		

تشير نتائج الجدول أنّ المشاريع والسياسات العامة لا تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام بشكل الأغلبية عند المبحوثين، ويتناقص مع تزايد الاهتمام بالرأي العام، أمّا الاعتقاد بأنّ المشاريع والسياسات العامة تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام فإنّه يتناقص مع تناقص الاهتمام به. لنسجل في الأخير أنّ قوة الرأي العام في عملية المشاركة في المشاريع والسياسات العامة مرتبط بدرجة الاهتمام التي توليها الصحافة المكتوبة للرأي العام، وهذا ضعيف جدًا ولا يخدم أبدا التوجه نحو الديمقراطية في البلاد، بمعنى أنّ هناك ضعف كبير للاتصال السياسي بين كل من السلطة السياسية والرأي العام، وأنّ الصحافة المكتوبة غير قادرة على تقوية هذا الاتصال.

المجموع	هل الصحافة المكتوبة قادرة على تشكيل الرأي العام؟			السؤال 21	
	بدون رأي	ليست قادرة	قادرة على ذلك	السؤال 20	
34 %100	2 %5.9	6 %17.6	26 %76.5	تعطيه أهمية كبيرة	هل الصحافة المكتوبة تعطي أهمية كبيرة للرأي العام؟
93 %100	17 %18.3	30 %32.3	46 %49.5	تعطيه بعض الأهمية	
13 %100	3 %23.1	8 %61.5	2 %15.4	لا تعطيه أهمية	
140 %100	22 %15.7	44 %31.4	74 %52.9	المجموع	

تشير نتائج الجدول أنّ الصحافة المكتوبة في الجزائر قادرة على تشكيل الرأي العام بشكل الأغلبية عند المبحوثين، ويتناقص مع تناقص درجة الاهتمام بالرأي العام، أمّا الرأي بعدم قدرة الصحافة المكتوبة على تشكيل الرأي العام فإنّه يتناقص مع تزايد الاهتمام به. لنسجل أنّ قدرة الصحافة على تشكيل الرأي العام مرتبط ارتباطا قويا بدرجة الاهتمام التي توليها هذه الصحافة للرأي العام.

الاستنتاجات العامة للبحث:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج بإمكانها أن تساهم في توضيح الرؤية حول علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية والرأي العام، والتي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

1. هناك ارتباط كبير بين القارئ والصحيفة نظرا لحاجة الناس إلى الاطلاع على المعلومات والأخبار وما يحدث حولهم، فهم يعتبرون مطالعة الصحف أمرا ضروريا جدا ولا يمكن الاستغناء عنه.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

2. تبقى الوظيفة الإعلامية التي تقوم بها الصحافة المكتوبة في الجزائر ناقصة وضعيفة، ذلك أنّ أغلبية المبحوثين الذين يطالعون الصحف الوطنية لايشعرون أنّهم على علم بكل ما يحدث على الساحة الوطنية.
3. تعتبر كثرة الصحف وتنوعها واختلاف سياساتها أمرا مساعدا ومشجعا على التوجه نحو الديمقراطية في البلاد، ذلك أنّ فتح المجال لإصدار الصحف وتشجيعه يؤدي إلى طرح كبير للآراء، وفتح مجال أوسع للمناقشة.
4. تعتبر الصحافة المكتوبة في الجزائر الوسيلة الإعلامية الأكثر خدمة للتوجه نحو الديمقراطية في البلاد، ذلك لما عرفته من تعدد وانفتاح، تلمها الإذاعة في مرتبة ثانية، والتلفزيون في مرتبة ثالثة.
5. يعتبر بلوغ الديمقراطية أمرا لا يتم إلاّ في جو من حرية التعبير وتداول للمعلومات وعليه فإنّ رقابة السلطة السياسية على الصحف يعيق التوجه نحو الديمقراطية أكثر ممّا يخدمه.
6. يحتل المجال السياسي المرتبة الأولى من بين المجالات الأكثر عرضة لرقابة السلطة السياسية، فهو المجال الأكثر حساسية والأكثر تداولاً في الصحافة المكتوبة، ثمّ يليه المجال الديني في مرتبة ثانية، وهذا حتى لا يستخدم لأغراض سياسية، ويحتل المجال الاقتصادي المرتبة الثالثة.
7. يحتل المجال الاجتماعي المرتبة الأولى من بين المجالات التي يجب أن تراقبها السلطة السياسية، ثمّ يليه المجال الاقتصادي في مرتبة ثانية، والمجال الثقافي في مرتبة ثالثة، كما نسجل أنّ هناك مجالات أخرى يجب أن تراقب، انحصرت جميعها في المجال الأخلاقي والقيمي للمجتمع.
8. يعتبر أغلبية المبحوثين أنّ السلطة السياسية في الجزائر مصدرا من مصادر الخطر على حرية الصحافة، نتيجة الرقابة والضغوطات التي تمارسها عليها.
9. تعتبر السلطة السياسية في علاقتها مع وسائل الإعلام أداة منظمة لهذه الوسائل في مرتبة أولى، وأداة مشاركة في العمل الإعلامي في مرتبة ثانية، وأداة ميسرة للنشاط الإعلامي في مرتبة ثالثة، وهي أداة رقابة في مرتبة أخيرة.

الأستاذ زهير بوسيلة

10. يحتل الرأي العام في ظل التوجه نحو الديمقراطية في الجزائر مكانة ضعيفة، ذلك أنّ أغلبية المبحوثين يعتقدون بأنّ المشاريع والسياسات لا تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام، وأنّ الصحافة المكتوبة لا تعطيه إلاّ بعض الأهمية.

11. وجدنا أنّ الإناث أكثر مطالعة للصحف باللّغتين العربية والفرنسية، والذكور أكثر مطالعة للصحف باللّغة العربية، والفارق ضعيف بينهما فيما يخص المطالعة بالفرنسية.

12. تحتل المطالعة باللّغتين المرتبة الأولى، وتحتل المطالعة باللّغة العربية المرتبة الثانية، لتراجع المطالعة باللّغة الفرنسية إلى المرتبة الثالثة.

13. يشكل الطلبة الجامعيون والإداريون الفئة الأكثر مطالعة للصحف باللّغتين العربية والفرنسية، ويشكل البطالون الفئة الأكثر مطالعة للصحف باللّغة العربية، بينما يشكل المتقاعدون الأغلبية في قراءة الصحف باللّغة الفرنسية.

14. كلّما ارتفع المستوى الدراسي للأفراد كلّما كانت لغة المطالعة للصحف متعددة، إذ تشكل فئة الثانويين والجامعيين الأغلبية في مطالعة الصحف باللّغتين العربية والفرنسية، بينما نجد أغلبية المطالعين باللّغة العربية في فئة المتوسطين، أما المطالعين باللّغة الفرنسية فنجدهم في فئة الابتدائيين الذين تكونوا في المدرسة الفرنسية.

15. مطالعة الصحف واقتنائها لا يرتبط بمستوى الدخل للأفراد، فحتى الذين يعتبر مستوى دخلهم ضعيفا يشتررون الصحف وباللّغتين، وكذلك نظرهم إلى ضرورة قراءة الصحف لا تتأثر بمستوى الدخل.

16. تعتبر السلطة السياسية خطرا على الصحف من خلال التضييق والرقابة على حريتها.

17. تعتبر رقابة السلطة السياسية على الصحف أمرا معيقا للتوجه نحو الديمقراطية، فالتوجه السليم نحو الديمقراطية يتطلب أن تكون الصحافة حرة في طرح الأفكار والآراء والنقاش، وفتح المجال أمامها حتى تتوسع وتنتشر، وأنّ حرية الإعلام هي القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تسود بين السلطة السياسية والصحافة، باستثناء بعض الحالات القليلة التي تكون فيها الحاجة إلى هذه الرقابة.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

18. استقلالية الصحافة المكتوبة مرتبط بدرجة الاهتمام التي توليها للرأي العام، فكّما نقص الاهتمام بالرأي العام كلّما زاد الاهتمام بالسلطة السياسية، وبالتالي تصبح جزءا منها وخادمة لمصالحها.

19. قدرة الصحافة على تشكيل الرأي العام مرتبط ارتباطا قويا بدرجة الاهتمام بالرأي العام.

20. قوة الرأي العام في عملية المشاركة في المشاريع والسياسات العامّة مرتبط بدرجة الاهتمام التي توليها الصحافة المكتوبة للرأي العام، وهذا ضعيف جدّا، ممّا يؤكّد أنّ هناك ضعفا كبيرا للاتصال السياسي بين كل من السلطة السياسية والرأي العام، والصحافة المكتوبة في الجزائر غير قادرة على تقويته، وهذا الأمر لا يخدم التوجه نحو الديمقراطية في البلاد.

21. تعتبر العلاقة القائمة بين الصحافة المكتوبة والسلطة السياسية والرأي العام في الجزائر علاقة ضعيفة ولا تخدم جيّدا التوجه نحو الديمقراطية، نتيجة ضعف الاتصال السياسي في البلاد.

1. Gérard Mernet, Démocrature, comment les medias transforment la démocratie, aubier : Paris, 1987, p41.
2. Marie Cottret-Jean, Gouvernants et Gouvernés, Presse universitaire de France, Paris, 1993, p342.
3. فاروق أبو زيد ، مدخل إلى علم الصحافة، الطبعة الثانية، عالم الكتب: القاهرة، 1998، ص37.
4. المرجع نفسه، ص37.
5. خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد و علم وفن، الطبعة الثانية، دار المعارف: القاهرة، 1983، ص18 .
6. المرجع نفسه، ص18.
7. فاروق أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص48.
8. عبد الرحمن عزي، الحق في الإعلام والاتصال و ابستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير، جريدة المساء، الخميس 31 أكتوبر 1996، ص15.
9. عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه و مذهب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: 1965، ص169.
10. تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام ، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع:عمّان، 2000، ص291.
11. عبد الرحمن عزي، مرجع سبق ذكره، ص15.
12. تيسير أبو عرجة، مرجع سبق ذكره، ص296.
13. عبد الرحمن عزي، مرجع سبق ذكره، ص15.
14. تيسير أبو عرجة، مرجع سبق ذكره، ص296.
15. عبد الرحمن عزي، مرجع سبق ذكره، ص15.
16. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، الطبعة الأولى، عالم الكتب: 1997، ص344.

الصحافة المكتوبة و الديمقراطية في الجزائر

17. عبد الرحمن عزي، مرجع سبق ذكره، ص15.
18. فاروق أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص99.
19. إبراهيم سعد الدين وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، م د و ع، بيروت، 1990، ص100.
20. على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2000، ص27.
21. Burdeau G, traité de sciences politique, 2 éme édition, T1, LGDJ : 1966, p401.
22. عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ص40.
23. Maurice Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, presse universitaire de France : 1970,p 9.
24. جيهان أحمد رشتي، نظم الاتصال، الإعلام في الدول النامية، ط1، دار الفكر العربي: القاهرة، 1972، ص3.
25. أحمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قباء: القاهرة، 1998، ص236.
26. سعيد سراج، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية القاهرة، 1978، ص111.
27. أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص236.
28. المرجع نفسه، ص237.
29. المرجع نفسه، ص267.
30. أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص69.
31. المرجع نفسه، ص97.
32. المرجع نفسه، ص99.
33. المرجع نفسه، ص103.